جامعة دمنهور
كـــلية الآداب

مادة : النزاع العربى الإسرائيلى

أ.د/ سامى محمد عبدالعال
الفرقة الرابعة – قسم السياسة

المحاضرة رقم ٢

الانتهاكات الإسرائيلية فى القدس

- وصل التآمر الصهيونى فى شأن الاستيلاء على القدس ذروته ومجاهرته بذلك الاعتداء السافر على المدينة المقدسة والتحدى الظاهر لكل القواعد القانونية والأعراف الدولية، بما حدث فى السابع من يونيو ١٩٦٧، حيث أتم الجيش الإسرائيلى احتلال القدس الشرقية، وتشكلت إدارة عسكرية إسرائيلية للمدينة وبهدف السيطرة على أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب وتهويد القدس لاحقاً.

الانتهاكات الإسرائيلية فى القدس

- كانت هناك عدة مظاهر لذلك، أبرزها إزالة جوابه (منذ لبوم) التى كانت نقطة العبور بين القدس الغربية والشرقية، وعوائق مادية أخرى على امتداد خط الهدنة الذى اتفق عليه بين الأردن وإسرائيل فى أبريل ١٩٤٩. وبناء على ذلك يمكن القول بأن القضاء والإدارة العربيين فى القدس الشرقية قد ألغيتا منذ أيام الاحتلال الأولى، غير أن الخطوة الأكثر بروزاً التى اتخذتها السلطات الإسرائيلية بهذا الصدد كانت حل المجلس البلدى وأمانة القدس فى ٢٩/٦/١٩٦٧. ثم توالت الأحداث العدوانية على القدس الشريف بما أعلنته إسرائيل فى الأول من ديسمبر عام ١٩٧٤ عن مشروعها الآثم بإقامة القدس الكبرى، والذى كان ذلك نتاج مراحل تاريخية سابقة من التآمر على مدينة القدس.

الانتهاكات الإسرائيلية فى القدس

- قامت إسرائيل بتوسيع حدود المدينة بناء على هذا الإعلان أو إن صحت التسمية هذا العدوان، فقد ضمت عدداً من المدن والقرى العربية المجاورة لها، ذلك بالإضافة لما سبق واحتلته من الجزء الشرقى للمدينة فى عدوان ١٩٦٧، مما ترتب عليه إخضاع مساحات كبيرة وكذلك أعداد غفيرة من السكان العرب من أهل القدس للسلطة الإسرائيلية المباشرة، وما ترتب على ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان وقمع لكل محاولات المقاومة، فضلاً عما قامت به إسرائيل من أحداث جسام فى شأن مقدسات المدينة واعتداءات عليها وتغيير معالمها خصوصاً الموجودة بالجزء الشرقى منها.

الانتهاكات الإسرائيلية فى القدس

- شكل احتلال إسرائيل الجزء الأكبر من مدينة القدس خصوصاً الجزء الشرقى منها وما جرت بعد ذلك من توسعات شرقاً وغرباً لحدود بلدية المدينة، شكل ذلك كله انتهاكات صريحة وسافرة لكافة القواعد القانونية الدولية، وفى مقدمتها قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، وهو ذات القرار الذى سبق وأشرنا إلى أنه الأساس القانونى الذى تستند إيه إسرائيل فى شرعية قيام دولتها، وفى هذا المقام تركز الضوء على الجانب المتعلق بالقدس من ذلك القرار من خلال التحليل القانونى لما نص عليه فى هذا الخصوص، ليستبين جلياً مدى خرق إسرائيل لقواعد القانون الدولى فى شأن قضية القدس، وكما هو الحال فى شأن كافة القضايا الأخرى. حيث نص صلب هذا القرار على المبادئ الأساسية التى يجب مراعاتها وتضمنها الدستور الذى يقوم مجلس الوصاية بوضعه والخاص بالمنطقة المدولة. حيث عين قرار التقسيم حدود منطقة القدس بما يلى:-

الانتهاكات الإسرائيلية فى القدس

- ١- بلدية القدس وهى تشمل مدينة القدس بكاملها بما فيها الأحياء القديمة والحديثة عربية ويهودية.
- ٢- القرى والمدن المحيطة بمدينة القدس والتى تشكل معها منطقة واحدة حددت بخريطة ألحقت بالقرار. وتشمل: أبو ديس، والعيزرية، والطور، والعيسيوية، ومسلوان، وصور باهرة، وأم طوبا، ولفتا وموتسا، ودير ياسين، وعين كارم، والماحه، وشرفات، وبيت ضفافا، ورامات راحيل، وبيت لحم، وبيت ساحور، وبيت جالا، وشعفاط.
- تم الإشارة فى القسم الثالث من هذا القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ موضع تحليلنا القانونى فى هذا الشأن إلى أنه «يجعل لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولى خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة». ويعين ضمن الحدود التى عينها القسم المذكور فى الفقرة (ب) منه على النحو التالى: أن تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية، أى وقت صدور القرار عام ١٩٤٧. مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة ويكون حدودها شرقاً أوديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وغرباً عين كارم كما تشمل معها المنطقة المبينة من قرية قالونيا .

الانتهاكات الإسرائيلية فى القدس

- رفض العرب قرار التقسيم هذا فى حينه رفضاً شديداً نظراً لتقريره حقاً لإسرائيل فى قيام دولة لهنا باقتسام الأرض الفلسطينية وإعطاء إسرائيل قسم منها بالمخالفة للقانون الدولى والحقوق العربية الثابتة، وقامت المظاهرات فى فلسطين والبلدان العربية احتجاجاً واعتراضاً على ذلك القرار، مما ترتب عليه قيام حرب ١٩٤٨ حيث وصل الجيش العربى والأردنى إلى المدينة المقدسة وتمكن من الاحتفاظ بأحيائها القديمة بالتعاون مع الفلسطينيين، وأصبحت المدينة مقسمة إلى قسمين داخل الأسوار، ولولا طلب الهدنة الذى طلبه اليهود بمساعدة حلفائها بالأمم المتحدة وتخاذل بعض الحكام العرب فى ذلك الوقت وعوامل أخرى تدخلت لانتهت بذرة الدولية اليهودية فى مهدها.

الانتهاكات الإسرائيلية فى القدس

- توالت الأحداث بعد ذلك ونجحت المؤامرات اليهودية فى إحكام قبضتهم على مدينة القدس خصوصاً بعد عدوان ١٩٦٧، بما قامت به ن تغيير معالم المدينة الدينية والثقافية والحضارية على النحو السالف بيانه، فضلاً عن إعادة رسم خريطتها السكانية والجغرافية بتشجيع وتكثيف إقامة العناصر اليهودية المتطرفة فيها حيث قامت عقب حرب ١٩٤٨ بطرد ٣٥٠ ألفاً من الفلسطينيين، فى أكبر حملة تهجير وطرد لمدينتين عرفها التاريخ الحديث، مخالفة بتلك التصرفات والمؤامرات كافة القرارات الدولية والقواعد القانونية التى ارتضى المجتمع الدولى أحكامها، والتى أشرنا إلى أولها فى هذا الخصوص والذى تمثل فى قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وما تلاه من قرارات إلى يومنا هذا وعلى النحو سالف البيان، ويكون القرار المشار إليه قد حدد حدود منطقة القدس لتشمل بلديتها فى ذلك الوقت بالإضافة إلى المدن والقرى المحيطة بها من أبوديس شرقاً إلى عين كارم غرباً وشعفاط شمالاً وبيت لحم جنوباً، بحيث تكون هناك منطقة منفصلة عن الدولتين العربية واليهودية.